**القسم الأول: أبرز النتائج**

 ****        **ارتفاع في تقييم أداء الرئيس محمود عباس، حيث وصف 54% أداءه على أنه (جيد)، بينما وصلت هذه النسبة إلى 41% في تشرين أول 2005.**

****        **ثلثي الفلسطينيين (%67) يقيمون الوضع الفلسطيني بأنه (سيء أو سيء جدا).**

****        **يؤيد نحو 70% من المستطلعين قيام حماس بالاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.**

****        **يؤيد 61% من المستطلعين اعتراف الحكومة الجديدة بوثيقة إعلان الاستقلال المقرة من قبل المجلس الوطني.**

****        **يؤيد 90% مشاركة الحكومة الجديدة في مؤتمر دولي للتفاوض والتوصل لاتفاقية نهائية.**

****        **يؤيد 78% أن تدخل السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة حماس في مفاوضات مع إسرائيل.**

****        **يؤيد نحو 70% أن تقوم حركة حماس بالموافقة على القرارات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بفلسطين.**

****        **يؤيد 58% من المستطلعين قيام دولتين جنبا إلى جنب وحسب القرارات الدولية.**

****        **غالبية المستطلعين (نحو 60%) يعارضون قيام حماس بأي عمليات تفجيرية داخل المدن الإسرائيلية، مقابل 35% منهم يؤيدون ذلك.**

****        **برغم الدعم الكبير للمفاوضات وحل يقوم على دولتين متجاورتين، إلا أن الغالبية المستطلعين (64%) يرفضون أن تقوم حماس بالاعتراف بإسرائيل في الوقت الحاضر.**

****        **يعتبر 60% من المستطلعين أن الحكومة الجديدة قادرة على تطوير الخدمات الحكومية وإنهاء الفساد.**

****        **صرح 64% من المستطلعين بأنهم يقيمون أداء السيد إسماعيل هنية على أنه جيدا، بينما اعتبره 19% متوسطا، واعتبره 6% ضعيفا.**

****        **لو تم إجراء الانتخابات اليوم، سيصوت لقائمة التغيير والإصلاح 50%، ولقائمة حركة فتح 38%. بينما يصل التأييد الشعبي لحماس  إلى 40% ولفتح 30%.**

****        **يؤيد 93% إجراء انتخابات دورية تعددية، بينما يعارض ذلك 4% من المستطلعين.**

****        **يؤيد 87% من المستطلعين دستورا قائما على المساواة بين كافة المواطنين سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين.**

        **78% من المستطلعين يثقون أو يثقون إلى حد ما باستطلاعات الرأي الفلسطينية.**

 **القسم الثاني: خلفية ومنهجية الاستطلاع**

**ظروف وخلفية عامة حول الاستطلاع**

-         تم إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25/1/2006، حيث حصدت حركة حماس أغلبية مقاعد المجلس التشريعي بحصولها على 74 مقعدا، بينما حصلت حركة فتح على 45 مقعدا، وحصلت باقي القوى والمستقلين على 13 مقعدا.

-         كلف الرئيس الفلسطيني محمود عباس السيد إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة الفلسطينية بصفته رئيسا لكتلة حماس الحاصلة على أغلبية مقاعد التشريعي، حيث تسلم هنية كتاب التكليف بتاريخ 21/2/2006. وتم تشكيل الحكومة من قبل الحركة والتي تضم في صفوفها 24 وزيرا بينهم امرأة واحدة ومسيحي.

-         أدت الحكومة الجديدة اليمين الدستوري أمام الرئيس عباس بتاريخ 29/3/2006، وتم تسلم واستلام رسمي لمختلف الوزارات من قبل الحكومة الجديدة في الفترة ما بين 31/3-3/4/2006.

-         صدرت تصريحات عديدة عن مختلف دول العالم تهدد بمقاطعة التعاون مع حكومة تشكلها حركة حماس، في الوقت الذي صدر قرار أمريكي بمقاطعة كافة أشكال التنسيق واللقاءات مع حكومة أو أفراد حماس في حين ستبقى اتصالاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يصدر نفس الموقف إلا عن الحكومة الكندية فقط.

-         كما أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارات توقف بموجبها كافة الاتصالات مع حكومة حماس ووقف المبالغ المستحقة للسلطة جراء الضرائب والتي تقدر بـ 50 مليون دولار أمريكي شهريا.

-         ما زالت قضية الفلتان الأمني هم يشغل الشارع العام، خاصة في ظل تصاعد الأحدات في الفترة الأخيرة في قطاع غزة على خلفية اغتيال أبو يوسف القوقا (31/3/2006).

 **العمل الميداني**

تمت عملية البحث الميداني وفقا لأصول البحث العلمي التي يتبعها باحثو البرنامج. حيث تم اختيار أفضل الباحثات والباحثين من ذوي الخبرة. تم عقد أربع ورش عمل تدريبية للباحثين (ثلاثة في الضفة الغربية، وأخرى في قطاع غزة) حيث تم تطوير قدرات الباحثين من حيث أسلوب المقابلة واختيار العينة ورسم الخرائط. وقد تم رفد كل فريق بحثي (باحث، وباحثة) برسالة تعليمات مفصلة حول البحث الميداني، وتم التأكيد على أهمية التزام الباحثين بالنزاهة والموضوعية والحياد العلمي. كما قام منسقو العمل الميداني بجولات ميدانية للتأكد من وصول الباحثات إلى مواقع عملهن ومن اختيارهن للعينة حسب الأصول العلمية. كما تم مراقبة عمل فرق البحث من خلال المتابعة عبر الهاتف للباحثين ومن خلال الاتصال بالأسر التي قام الباحثون بإجراء المقابلات مع أحد أفرادها. كما تم عقد ورش عمل بحثية للتعمق بتحليل النتائج.

**العينـة**

 تم في هذا الاستطلاع مقابلة 1200 فلسطيني/ة، تم اختيارهم بشكل علمي (عشوائي) بحيث تم الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي (المحافظات والقرى والمدن والمخيمات) والرجال والنساء وكافة الفئات العمرية بدءً بـ 18 سنة. لقد تم استخدام عينة عشوائية - طبقية- متعددة المراحل على النحو التالي:

1.      تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى منطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ووفقا لهذا التقسيم تم إعطاء كل منطقة عددا من الاستمارات يتناسب مع حجم سكانها.

2.       تم تقسيم كل منطقة إلى محافظات حيث تم أيضا إعطاء عدد استمارات لكل محافظة يتناسب مع حجم سكانها.

3.      وبناء على حجم كل محافظة تم اختيار مواقع سكنية مختلفة حسب مكان سكن أفراد العينة (مدينة، قرية، مخيم) من خلال نظام اختيار عشوائي (احتمالي) يتناسب مع حجم السكان. وقد تم إجراء الاستطلاع في 75 موقعا جغرافيا.

4.      ومن ثم تم تقسيم كل موقع سكني إلى مناطق معاينة متساوية، وتم اختيار احتمالي لواحدة أو أكثر من هذه المناطق.

5.      قام الباحثون بالتعاون مع المشرفين برسم خارطة الموقع، واختيار المنازل حسب نظام عشوائي، يأخذ بعين الاعتبار فترة عد تضمن إعطاء كل منزل نفس الفرصة بالاختيار.

6.      عند الدخول للمنزل، يتم اختيار فرد من أفراد الأسرة بلغ من العمر 18 سنة أو أكثر حسب نظام جدول كيش الذي يستخدم أسس النظرية الاحتمالية في الاختيار بما يضمن تمثيل كافة الفئات العمرية والجنسين.

 إن استخدام النظام العشوائي – الاحتمالي يضمن أن تكون العينة ممثلة لكافة المتغيرات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية مقارنة مع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول التوزيع السكاني، وفي حالة وجود تباين بين التوزيع الذي يتم الحصول عليه أثناء العملية البحث وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء يتم اللجوء لعملية الترجيح (التوزين) الإحصائي للتأكد من التمثيل. (أنظر/ي الملحق رقم3 الذي يوضح توزيع العينة)

 **القسم الثالث: تحليل النتائج**

 **1.**      **الموقف من برنامج السلطة الوطنية**

        يؤيد 63% من المستطلعين أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بينما يعارض هذه المقولة 29% منهم.

        وفي نفس الوقت، يؤيد نحو 70% من المستطلعين أن تقوم حماس بالاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ويعارض قيامها بذلك 22%. لقد وصلت نسبة التأييد لاعتراف حماس بمنظمة التحرير إلى 74% في قطاع غزة، مقابل 67% في الضفة الغربية.

        يؤيد 55% بأن تعترف الحكومة الجديدة بالقانون الأساسي الفلسطيني، بينما يعارض ذلك 33% من المستطلعين.

        يؤيد 61% من المستطلعين أن تعترف الحكومة الجديدة بوثيقة إعلان الاستقلال المقرة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، بينما يعارض ذلك 24%.

        يؤيد 50% من المستطلعين بأن تكون السلطة الوطنية الفلسطينية المصدر الرئيسي للقرار، بينما يؤيد 39% أن تكون منظمة التحرير المصدر الرئيسي للقرار. أما في غزة، فتصل نسبة التأييد لأن تكون منظمة التحرير مصدر القرار إلى 45% مقارنة مع 35% في الضفة الغربية.

 **2.**      **الموقف من العملية السلمية**

        يؤيد نحو 90% من المستطلعين أن تشارك الحكومة الجديدة في مؤتمر دولي للتفاوض والتوصل لاتفاقية دائمة حول القضية الفلسطينية، بينما يعارض ذلك 7%.

        كما يؤيد 78% من المستطلعين أن تدخل السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة حماس في مفاوضات مع إسرائيل للتوصل لاتفاقية نهائية حول القضية الفلسطينية.

        يؤيد نحو 70% من المستطلعين أن تقوم حركة حماس بالموافقة على القرارات الدولية المتعلقة بفلسطين، بينما يعارض ذلك 23%.

        وفي نفس السياق، يوافق 48% أن تعترف حماس بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ويعارض ذلك 43% من المستطلعين.

        ويؤيد58% من المستطلعين قيام دولتين جنبا إلى جنب وحسب القرارات الدولية، بينما يعارض ذلك 39%.

        ومن الملاحظ التغير الكبير في موقف الرأي العام من قضية العمليات التفجيرية داخل المدن الإسرائيلية، ففي حين كانت نسبة التأيد لهذه العمليات تصل إلى 75% (كانون الثاني 2001)، سجل هذا الاستطلاع تراجعا في التأيد بمعدل 40 نقطة حيث عبر 35% من المستطلعين عن تأيدهم لمثل هذه العمليات. ومن جهة أخرى عبر غالبية المستطلعين (نحو 60%) عن معارضتهم لقيام حماس بأي عمليات تفجيرية داخل المدن الإسرائيلية.

        وبرغم الدعم الكبير للمفاوضات وحل يقوم على دولتين متجاورتين، إلا أن غالبية المستطلعين (64%) يرفضون أن تقوم حماس حاليا بالاعتراف بإسرائيل، بينما يؤيد قيامها بذلك حاليا أكثر من 30%.

 لقد تأثرت المواقف من كافة هذه القضايا بالتوجه السياسي للمستطلعين على النحو التالي:

        يؤيد 84% من أنصار فتح أن تعترف حماس بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد، يشاركهم في ذلك 64% من أنصار حماس، و 61% من الاتجاهات الأخرى.

        تؤيد نسب متساوية من أنصار كافة الاتجاهات المشاركة في مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية.

        يؤيد 80% من أنصار فتح و 75% من مؤيدي الحركات الإسلامية و 82% من الاتجاهات الأخرى دخول حماس في مفاوضات مع إسرائيل.

        يؤيد 42% من أنصار فتح أن تقوم حماس بالاعتراف بإسرائيل حاليا، ويؤيد ذلك 22% من أنصار الإسلاميين و 32% من الأخرين.

        يؤيد 67% من أنصار فتح حلاً دائماً قائماً على إنشاء دولتين متجاورتين، ويؤيد ذلك أيضا غالبية من مؤيدي الحركات الإسلامية (52%)، بينما يؤيد هذا الحل 57% من مؤيدي الاتجاهات الأخرى.

        يعارض 62% من مؤيدي فتح عمليات عسكرية داخل المدن الإسرائيلية، وشاركهم في ذلك غالبية من مؤيدي الحركات الإسلامية (54%) و 64% من مؤيدي الاتجاهات الأخرى.(للمزيد، أنظر/ي جدول رقم 2 في الملحق رقم 2)

 **3.**      **القيم الديمقراطية**

بالمجمل، يؤكد الفلسطينيون على التزام عميق بقيم ديمقراطية عديدة كما تظهر نتائج هذا الاستطلاع:

        يؤيد 97% من المستطلعين حرية الرأي والتعبير، ويعارض هذا المبدأ 2%.

        يؤيد 93% إجراء انتخابات دورية تعددية، بينما يعارض ذلك 4% من المستطلعين.

        يؤيد 87% دستورا قائما على المساواة بين كافة المواطنين سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين، بينما يعارض ذلك 11%.

        يؤيد 82% دستورا قائما على المساواة بين المواطنين سواء كانوا نساء أم رجالا، بينما يعارض ذلك 16% من المستطلعين.

 **4.**      **تقييم الانتخابات التشريعية**

         59% من المستطلعين راضـون عن نتـائج الانتخابـات التشريعية الفلسطينية التي جرت بتاريخ 25-1-2006، بينما يخالفهم الرأي 23% من المستطلعين.

        لم يتوقع 60% من المستطلعين أن تفوز قائمة التغيير والإصلاح بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، بينما صرح 37% بأنهم توقعوا مثل هذه النتيجة.

        لم يتوقع 81% من مؤيدي فتح ما حققته حماس من فوز في التشريعي، بالمقارنة مع 48% من مؤيدي الحركات الإسلامية (أي مؤيدي حماس والجهاد الإسلامي)، و 59% من بين المؤيدين لاتجاهات أخرى والمستقلين.

        يعتبر 78% من المستطلعين أن الانتخابات التشريعية كانت نزيهة، و 12% اعتبروها نزيهة إلى حد ما، بينما بلغت نسبة من اعتبروها غير نزيهة 5%.

        صوت 39% من المستطلعين بشكل رئيسي لمرشحين من قائمة التغيير والإصلاح في الدوائر الانتخابية، بينما صوت 31% بشكل رئيسي لمرشحين من قائمة فتح، والباقي (حوالي 31%) صوتوا لمرشحين من قوائم أخرى ومستقلين.

 **5.**      **عوامل خلف عدم المشاركة في الانتخابات**

عندما سؤل المستطلعون الذين سجلوا للمشاركة في الانتخابات ولكنهم لم يدلوا بأصواتهم عن أسباب عدم مشاركتهم، جاءت النتائج على النحو التالي:

        **الانشغال:**صرح 21% بأنهم رغبوا بالمشاركة ولكنهم كانوا مشغولين في ذلك اليوم.

        **عدم الاكتراث:** صرح 20% من المسجلين الذين لم يشاركوا بأنهم فعلوا ذلك لأن لديهم القناعة بأن الانتخابات غير مجدية (لا تقدم ولا تؤخر).

        **عدم القناعة:** صرح 13% بأنهم لم يقتنعوا بأي من المرشحين أو القوائم المتقدمة للانتخابات.

        **محاولات فاشلة للمشاركة:** صرح 6% بأنهم حاولوا الوصل لمركز الاقتراع ولكنهم لم يصلوا للمركز المخصص أو أنهم لم يجدوا أسماءهم في القوائم.

        **نقص المعلومات:** صرح 3% بأنهم لم يحصلوا على معلومات كافية حول الانتخابات والمرشحين.

**6.**      **أنماط التصويت والتأييد السياسي**

تم سؤال المستطلعين حول من سينتخبون لو أجريت الانتخابات اليوم للمجلس التشريعي، وأيضاً حول من يؤيدون سياسيا. ونود التأكيد على أن هذين سؤالين مختلفين ولهما دلالات مختلفة، حيث أن التصويت لقائمة معينة يوم الانتخابات من بين القوائم المحددة لا يعني التأييد الدائم وغير المشروط لها، والعكس صحيح، فإن التأييد لقائمة معينة لا يعني بالضرورة التصويت لها يوم الانتخابات.

        لو تم إجراء الانتخابات اليوم وتقدمت نفس القوائم، تحصل قائمة التغيير والإصلاح على نحو 50% من الأصوات، تليها قائمة حركة فتح بنحو 38%. أما باقي القوائم فتحصل على نسب قليلة، حيث تحصل قائمة الشهيد أبوعلي مصطفى على نحو 3%، وباقي القوائم على أقل من ذلك.

        أما بالنسبة للتأييد السياسي، فعندما تم سؤال المستطلعين عن أي اتجاه من بين كافة الاتجاهات المتواجدة على الساحة الفلسطينية يؤيدون، تحصل حركة حماس على 40%، وتحصل حركة فتح على 30%، وتحصل كل من حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية على أقل من 3%. أما باقي الاتجاهات (الجبهة الديمقراطية، فدا، حزب الشعب، المبادرة، الطريق الثالث) فلم تحصل على أكثر من 1% لكل منها. وفي نفس الوقت، لا يؤيد أي من الاتجاهات السياسية حوالي 22% من المستطلعين. وبينما يتساوى التأييد لحركة حماس بين الضفة وغزة، يرتفع التأييد لفتح في غزة إلى 35%، وينخفض في الضفة الغربية إلى 27%.

        **أما حول أهم أسباب التصويت لقائمة التغيير والإصلاح**، فقد تم الخروج بالأنماط التالية من خلال الأسئلة المفتوحة وورشة العمل المركزة مع مجموعة من الذين صوتوا لحماس –مؤيدين وغير مؤيدين للحركة– (العبارات التالية مشتقة من أراء المستطلعين ومرتبة حسب تواترها بين المستطلعين والمشاركين في ورش العمل):

-        حماس غير فاسدة تستطيع تحقيق الإصلاح

-        قياداتها ومرشحيها يتمتعون بالأمانة والتقوى

-        حماس تستطيع تحقيق الأمن الداخلي ومحاربة الفلتان

-        معاقبة فتح وقياداتها

-        حماس تستطيع أن تحسن الأوضاع الاقتصادية

-        العدل والمساواة في برنامجهم

-        فتح اعترفت بإسرائيل بدون مقابل، وحماس لن تفعل ذلك

-        فتح لم تحقق شيء على مستوى العملية السلمية، وسنجرب نهج حماس

-        الاتفاق مع مبادئ الحركة الدينية والسياسية

-        رجوعهم للشريعة الإسلامية ولأننا مسلمون

-        دعايتهم الانتخابية مقنعة

-        الانتماء التنظيمي للحركة

 ****        **بالنسبة للذين صوتوا لحركة فتح، فقد أوردوا الأسباب التالية:**

-        فتح هي الأصل وتاريخها النضالي غني

-        فتح هي الأقدر على قيادة الشعب بحكم الخبرة وقوة العلاقات

-        للوصول للسلام

-        فتح الأكثر اعتدالا

-        وفاء لأبوعمار

-        قناعة بمبادئ الحركة السياسية وأهدافها

-        هي الممثل الحقيقي لفئات الشعب المختلفة

-        الكفاءة والخبرة لقياداتها

-        لمنع وصول حماس للسلطة

-        لضمان الدعم الدولي المالي والدبلوماسي

-        هي الفصيل الأهم في منظمة التحرير الفلسطينية

-        هي أكبر الأحزاب

-        الانتماء والمصالح الحزبية

-        المحافظة على الاستمرارية

         عند سؤال الذين صوتوا لحماس كبديل لفتح، لماذا **لم يختاروا بديلا لفتح من القوائم الأخرى** كأبوعلي مصطفى والبديل وفلسطين المستقلة والطريق الثالث، هذا ما أوردوه من أسباب لعدم تصويتهم لهذه القوائم:

-         ليس لديهم القوة للتغيير ولا المؤسسات ليكونوا بديلا حقيقيا لفتح، بينما حماس لديها القوة والمؤسسات

-        لم يقدموا أو يحققوا شيئا للشعب في مجالات الحياة المختلفة

-        لم يعملوا مع الجماهير وبقيت برامجهم نخبوية

-        برامجهم غير واضحة أو معروفة ودعايتهم لم تصل للناس

-        لا يتمتعون بالمصداقية

-        هم تابعون لفتح ويستفيدون منها

-        ليسوا منظمين أو متحدين مثل حماس

-        لا يوجد لديهم مؤسسات اجتماعية تقدم الخدمات

-        لا أثق بهم

-        غير مقتنع ببرامجهم

-        برنامجهم غير ديني ونحن مسلمون

 **7.**      **تقييم الوزارة الجديدة ومؤسسة الرئاسة**

مع أنه من المبكر تقييم الحكومة الجديدة بقيادة السيد إسماعيل هنية، ومع نقص المعلومات حول الوزراء المعينين، إلا أن المستطلعين لم يترددوا في تقييم الحكومة الجديدة.

        اعتبر 48% من المستطلعين أن الوزراء الذين تم تعيينهم للحكومة الجديدة يمتلكون الخبرة الكافية لإدارة دفة الحكم في فلسطين، واعتبرهم 26% بأنهم (مؤهلين إلى حد ما). بينما اعتبرهم 13% (غير مؤهلين). ولم يحدد 13% رأيا حتى اللحظة.

        وفي نفس الوقت، اعتبر 64% من المستطلعين أن حركة حماس جدية في إشراكها للأحزاب والفصائل الأخرى في عملية صنع القرار، واعتبرها جدية إلى حد ما 17%، بينما لم يعتبرها جدية 14%.

        وفي معرض تقييمهم لأداء رئيس الوزراء النائب إسماعيل هنية، صرح 64% بأنهم يقيمون أداءه منذ انتخابه وحتى اللحظة (جيدا)، بينما اعتبره 19% (متوسطا). وفي المقابل اعتبره 6% (ضعيف)، ولم يصرح 11% عن أرائهم. وكان هناك فرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قيم 75% من مستطلعي قطاع غزة أداء السيد هنية على أنه (جيد)، بينما قيمه 57% من مستطلعي الضفة الغربية بأنه (جيد) – فارق 18 نقطة.

        ارتفع تقييم الرئيس أبومازن بمعدل (13 نقطة) من 41% في استطلاع سابق (تشرين أول 2005) إلى 54% يعتبرون أداءه (جيدا). واعتبره 27% متوسطا، و15% ضعيفا. وكان التأييد لأداء الرئيس أيضا أكثر ارتفاعا في قطاع غزة (61% جيد) مقابل (50% جيد) في الضفة الغربية – فارق 11 نقطة.

**8.**      **أولويات الفلسطينيين وتوقعاتهم**

هنالك العديد من الأولويات المتداخلة التي أكد على أهميتها المستطلعون بالنسبة للحكومة الجديدة، وستشكل هذه التوقعات المرتفعة في كافة المجالات نقطة مرجعية لتقييم هذه الحكومة في المستقبل من قبل المستطلعين. وقد جاءت الإجابات لتعبر عن ازدحام الأجندة ولتعكس ما يمكن لهذه الحكومة القيام به على أرض الواقع حسب تقييم الرأي العام، وكانت النتائج على النحو التالي:

        شكلت القضايا الداخلية رأس هرم الأولويات، حيث اعتبر نحو 90% من المستطلعين أن التخفيف من معدلات البطالة، وإنهاء الفساد، و القضاء على الفوضى وحالة الفلتان، وتحقيق التنمية الاقتصادية أكثر الأولويات أهمية.

        في حين كانت قضايا (تطوير الخدمات الحكومية)، و (حل المشكلات الاجتماعية) أولوية مؤكدة لنحو 86% من المستطلعين.

        وجاء إنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان والجدار في قمة الأولويات لنحو 85% من المستطلعين.

        وكان (لتعزيز الديمقراطية)، و(تعزيز الحريات الشخصية والعامة)، و (جلب التمويل الدولي)،  و (تعزيز العلاقات الدبلوماسية) أولوية لنحو 82% من المستطلعين.

        أما النهوض بأوضاع المرأة فكان أولوية لنحو 80% من المستطلعين.

 بالنسبة لتوقعات الفلسطينيين حول قدرة الحكومة الجديدة على تحقيق هذه الأولويات، فإن الصورة تتغير حيث تصبح التوقعات أقل بكثير من التمنيات.

         وبينما يضع نحو 90% من المستطلعين القضاء على الفساد كأولوية، يتوقع أن تستطيع الحكومة القيام بذلك 60% من المستطلعين، وبأنها تستطيع القيام بذلك إلى حد ما 25%. ويجد نحو 15% بأن الحكومة الجديدة لن تستطيع القيام بذلك.

        وفي نفس الوقت الذي يضع 86% من المستطلعين تطوير الخدمات كأولوية، يتوقع 61% منهم أن تستطيع تحقيق ذلك، بينما تستطيع إلى حد ما (25%)، ولا تستطيع (14%).

        بينما يضع نحو 85% إنهاء الاحتلال كأولوية، إلا أن نحو 26% منهم فقط يعتقدون أن الحكومة قادرة على تحقيق ذلك، ويعتقد 27% أيضا أنها قد تكون قادرة إلى حد ما. في المقابل، لا يتوقع أن تستطيع القيام بذلك نحو 48% من المستطلعين.

        وبشكل عام فإن ترتيب التوقعات من الحكومة يأتي على النحو التالي: تطوير الخدمات الحكومية (61%)، إنهاء الفساد (60%)، حل المشكلات الاجتماعية (57%)، تعزيز الحريات العامة والشخصية (56%)، إنهاء حالة الفلتان (55%)، تعزيز الديمقراطية (54%)، النهوض بأوضاع المرأة (51%)، تطوير العلاقات الدبلوماسية (48%)، تحقيق التنمية الاقتصادية (47%)، التخفيف من معدلات البطالة (46%)، الحصول على تمويل دولي (45%) إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال (26%)، وقف مشروع الاستيطان وبناء الجدار (25%).

        أما حول تبعات فوز حركة حماس، فقد صرح 48% من المستطلعين بأن هذا الفوز قد يؤدي إلى تحسين فرص الفلسطينيين في تحقيق الاستقلال وإنشاء الدولة. ويعتقد 56% بأن هذا الفوز قد يؤدي إلى تحسين الأوضاع الداخلية الفلسطينية. وفي نفس الوقت، يعتقد 50% من المستطلعين بأن هذا الفوز سيؤدي إلى تعزيز الديمقراطية.

        وتتأثر توقعات المستطلعين بخلفياتهم الاجتماعية والسياسية، وخصوصا بالنسبة لقدرة حماس على إنهاء الاحتلال، حيث أن الأقل تدينا (75%) ومؤيدي فتح (62%) والأكثر تعلما (60%) ودخلا (51%)، والرجال (50%)، مقارنة مع الأقل تعلما (41%) والأقل دخلا (38%)، والنساء (37%) والأكثر تدينا (36%) ومؤيدي الحركات الإسلامية (30%) لا يتوقعون أن تستطيع حكومة تقودها حماس أن تحقق هدف إنهاء الاحتلال. وينطبق النمط ذاته، إلى حد ما، بالنسبة لتقييم قدرة حماس على تحقيق باقي الأولويات، مع فروقات أقل بين كافة الفئات (مراجعة جدول رقم 1 في الملحق2).

**9.**      **تقييم الوضع الراهن**

        يصف 39% من المستطلعين الوضع الاقتصادي لأسرهم بأنه (سيء أو سيء جدا)، بينما يصفه بأنه (متوسط) نحو 39% أيضا. وفي المقابل يصف الوضع الاقتصادي للأسرة بأنه (جيد أو جيد جدا) نحو 22%. وتصل نسبة من يصفون وضع أسرهم بأنه (سيء أو سيء جدا) إلى 47% في قطاع غزة، بالمقارنة مع 34% في الضفة الغربية.

        أما النظرة الكلية لوضع المجتمع الفلسطيني ككل فهي أكثر تشاؤما من النظرة لوضع الأسرة، فقد صرح 67% بأنهم يقيمون الوضع الفلسطيني بأنه (سيء أو سيء جدا)، بينما يقيمه على أنه (متوسط) نحو 27%، ويقيمه بأنه (جيد أو جيد جدا) نحو 6% فقط.

        وفي نفس السياق، صرح نحو 18% من المستطلعين من كافة الفئات العمرية والجنسين، بأنهم سيقومون بالهجرة خارج البلاد لو أتيحت لهم الفرصة للقيام بذلك، ولم ترتفع هذه النسبة عما أظهرته استطلاعات عديدة سابقة، وتتساوى النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

        ومن الجدير بالذكر أن 34% من الذكور الشباب (18-27 سنة) و 28% من الفئة العمرية (28-37 سنة) يعبرون عن رغبتهم بالهجرة لو أتيحت الفرصة لذلك.

**10.**  **تقييم استطلاعات الرأي العام الفلسطينية**

مع القناعة بأنه لا يمكن وضع كافة استطلاعات الرأي العام ومؤسساتها في سلة واحدة، حيث تستخدم منهجيات مختلفة ومتباينة، إلا أنه تم التعرف على التوجهات العامة للفلسطينيين في هذا المجال.

        صرح 58% من المستطلعين بأنهم يقيمون تجربة استطلاعات الرأي العام في الأراضي الفلسطينية بأنها تجربة جيدة، واعتبر هذه التجربة (جيدة إلى حد ما) نحو 27% من المستطلعين. في المقابل اعتبر هذه التجربة الاستطلاعية (غير جيدة) حوالي 9%، ولم يعبر عن رأيه في هذا المجال نحو 7%.

        ومن حيث درجة الثقة بهذه الاستطلاعات فقد صرح 48% بأنهم يثقون بها، و صرح 30% بأنهم (يثقون بها إلى حد ما). ولا يثق بالاستطلاعات نحو 15% من المستطلعين، وصرح 7% بـ (لا أعرف).